

الفصل الخامس القضايا الإدارية لنظام التعلم الإلكتروني

عمليات التحول للتعلم الإلكتروني ، وعمليات إنشاء أنظمة التعلم الإلكتروني تحتاج إلى التنبيه إلى القضايا الإدارية المرتبطة بها . هذه القضايا لا تقل أهمية عن قضايا أخرى مثل القضايا التربوية والقضايا التقنية والتدريسية وغيرها .

إن القضايا الإدارية تتطلب تخطيطا شاملا يشارك فيه فريق من المحترفين في هذا المجال ، وفريق من الإداريين المرتبطين بهذا النظام ؛ بحيث يكون هدفهم الوصول إلى خطة متكاملة لنظام ناجح للتعلم الإلكتروني . وهم في عملية التخطيط هذه يأخذون دائما في الاعتبار حاجة الأفراد المرتبطين بهذا المجال لأشياء كثيرة ؛ منها ما يتعلق باختيار نوع التقنية ، والبنية التحتية لهذا النظام ، والبرامج المستخدمة ، وغير ذلك من الأمور .

إن الصفة المشتركة للقضايا الإدارية لنظام التعلم الإلكتروني تتمثل في كون قضايا هذا النوع شائكة مثيرة للجدل يكثر الخلاف حولها ، وغالبا ما تكون مصدرا للنزاع وصراع بين الهيئة التدريسية والهيئة الإدارية وبين مستويات الهيئة الإدارية نفسها . وبالرغم من ذلك ، فهي قضايا مهمة جدا تحتاج إلى أن توضع لها سياسات من الإدارة العليا للمؤسسات التعليمية لضمان نجاح نظام التعلم الإلكتروني .

ومعالجة القضايا الإدارية لا تنحصر فقط في معالجة تلك القضايا ، بل

تهدف إلى إنجاح عملية التحول من نظام تعليمي تقليدي إلى نظام التعلم الإلكتروني ، وعملية التغيير تتطلب إطاراً يحتوي إستراتيجيات لتغيير الجانب الحضاري والتنظيمي والاقتصادي للمؤسسات التعليمية والعوامل التي تضمن الاستمرار في استخدام النظام (Katz, 1999).

إن نظام التعلم الإلكتروني يتعامل مع نوعية مختلفة عن الطلبة المتعلمين في نظام التعلم التقليدي ، ونوعية مختلفة من المدرسين وتقنية جديدة . هذا التباين والاختلاف بين هذين النظامين يتطلب من إدارات المؤسسات التعليمية وضع نظام إداري مختلف عن النظام التقليدي ، حتى يضمن النجاح لنظام التعلم الإلكتروني ، وعلى هذا النظام الإداري أن يضع إستراتيجيات وسياسات إدارية لمواجهة القضايا المرتبطة بنظام التعلم الإلكتروني . ويمكن حصر هذه القضايا في ما يأتي :

- القضايا المرتبطة بوقت عضو هيئة التدريس الذي يخصصه لعملية تدريس المقررات وتطويرها ، وتحويلها إلى مقررات تعمل في نظام التعلم الإلكتروني .
- القضايا المرتبطة بالتعويض المادي والمعنوي لعضو هيئة التدريس الذي يقوم بتدريس المقررات في نظام التعلم الإلكتروني .
- القضايا المرتبطة بتخطيط البرامج المستخدمة في نظام التعلم الإلكتروني وتطويرها .
- القضايا المرتبطة بكل أنواع الدعم للطلاب ولعضو هيئة التدريس في نظام التعلم الإلكتروني .

- القضايا المرتبطة بتدريب كل من الطالب وعضو هيئة التدريس لاستخدام نظام التعلم الإلكتروني .
- القضايا المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية وملكية إنتاج عضو هيئة التدريس في مجال التعلم الإلكتروني .
- القضايا المرتبطة بتشجيع الطلبة على استخدام التعلم الإلكتروني ، والتأكد من استمرارهم في استخدام هذا النظام .
- القضايا المرتبطة بالعائد على الاستثمار المالي من استخدام نظام التعلم الإلكتروني .

لقد كان النجاح الذي وصلت إليه تجربة تدريسي باستخدام الإنترنت مثيرا . وقامت وسائل الإعلام بتغطية شاملة . ولفتت هذه التغطية نظر إدارة جامعة الكويت وإدارة الكلية ، فقامت الجامعة بتكريمي ومنحي جائزة الإبداع في التدريس .

كانت مطلبي من الكلية متواضعة وانحصرت بطلبي بتخفيض العبء التدريسي لي لكي أتمكن من تخصيص وقت أكبر لتطوير المقرر . إلا أنني لم أحصل على ذلك ، لأن لوائح الجامعة لم تعتبر تخصيص وقت لتطوير مقرر دراسي سببا موجبا لتخفيض العبء التدريسي ، فطلبت بعد ذلك أن يخصص لي مساعد علمي لمساعدتي في تطوير المقرر ، ولم أنجح في ذلك أيضا . لقد كانت هذه أولى الصعوبات الإدارية التي واجهتها ، وكانت هذه العقبات كفيلا بأن تؤدي بي إلى التوقف عن استخدام التعلم الإلكتروني ، لما يتطلبه ذلك من تخصيص وقت كبير ، إلا أن ذلك لم يقلل من حماسي لهذه

التجربة ، بعد أن رأيت أثرها على الطلبة وعلى العملية التعليمية ، ووجدت أن التوقف عن استخدام التعلم الإلكتروني في التدريس بسبب هذه العوائق سيحرم الطلبة من الأثر التعليمي لهذا النوع من التعليم ، وسيحرمني من الاستمرار في تطوير هذا المقرر .

كانت أول قضية إدارية في مجال التحول للتعليم الإلكتروني . كيف يمكن للمؤسسة التعليمية أن تساعد عضو هيئة التدريس من خلال تقديم الدعم له لتعويضه عن الوقت الكبير المخصص لتطوير المقرر ، وكيف يمكن أن تقدم له دعماً من خلال المساعدين العلميين . هذه القضية ليست محصورة بجامعة الكويت ؛ ففي دراسة أجريت في إحدى الجامعات الأمريكية ، وُجد أن 90 بالمائة من أعضاء هيئة التدريس الذين شملتهم الدراسة يحتاجون وقتاً كبيراً لتطوير مقرراتهم لكي تكون مناسبة للتعليم الإلكتروني . ولقد بينت الدراسة أن أكثر من 80 بالمائة من أعضاء هيئة التدريس الذين شملتهم الدراسة لم يتقاضوا أي تعويض مادي أو تخفيض لبعثهم التدريسي . (Dickinson, Agnew, 1999).

وتخصيص الوقت لتطوير المقررات هو جزء من المشكلة ؛ ذلك أن طبيعة التعلم الإلكتروني نفسها تتطلب من عضو هيئة التدريس تخصيص وقت كبير للتعامل مع المقرر . في التدريس التقليدي يخصص عضو هيئة التدريس ساعات مكتبية للإجابة على استفسارات الطلبة ، وهي في العادة لا تتعدى ثلاث ساعات أسبوعياً ، وهو أيضاً يجيب على استفساراتهم بالمحاضرة . أما التعلم الإلكتروني فيتطلب تواملاً مفتوحاً مع عضو هيئة التدريس